كذا في التسهيل قوله واما للتفصيل قال الرضي وقد تحذف اما
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان الفاء امرا
او نهيا وما قبلها منصوبا به او بتفسيره فلا يقال زيدا
فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا ثم وقع
في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الحمد
لله بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي
قوله والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
وسببيه الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط
مع انه يقال زيد حين لقيته فاكرمك واذ لقيته فانا
اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها
بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى
الشرط وانما جازا اي المستقبل في الظرف الماضي
وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم
وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية صارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله مما في حيزها اي حيز
فانها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض
بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان
في حيز اما معمول الشرط كما انبته المذهب الاخر وفي قوله

جزء

جزء مما في حيزها مطلقا اطلاقا مخلا اذ لا يجوز في اما زيد
فمنطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق واما
فانا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي وتبعه المغني هذا مذهب المبرد واختاره
المص قوله عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا
وقدر عملا بمعنى معموليه وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا
اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقديره على تقدير الرضي
اه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار
بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه
لا يجوز الا على ذيل مرجوح هو تقدير العامل اي منطلق
فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير
ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الايراد فوق التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد
على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد
فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة
فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يفعل سوى
الزمان صرح به المغني فمعنى مهما تكن يوم الجمعة ما يكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)